الجمهورية اللبنانية

المجلس الدستوري

الكتاب السنوي 2016

المجلد العاشر

www.cc.gov.lb

12

القانون الدستوري الاجتهادي وتأثيره في النظام الديمقراطي

الدكتورة ماري تريز عقل كورك

استاذة محاضرة في الجامعة اللبنانية والكلية الحربية

" Le régime de l'Etat de Droit est conçu dans l'intérêt des citoyens et a pour but spécial de les prémunir et de les défendre contre l'arbitraire des autorités étatiques"[1].

Raymond Carré de Malberg

تعني السياسة كممارسة عملية وتقنية مجموعة من الوسائل والإجراءات الموجهة لممارسة السلطة والمحافظة عليها داخل إطار مؤسسات الدولة، وتعتمد على قيم العدالة والحق وتخضع لنظام قانوني يمتد من الدستور إلى أبسط القواعد القانونية.

الدولة المدنية الحديثة هي "دولة القانون" التي يتوقف مستوى اداء مؤسساتها الدستورية على مدى إلتزام السلطة السياسية بقواعد العدالة الدستورية.

أسهمت إجتهادات المجلس الدستوري بعملية دسترة القوانين حيث اضحى القانون الدستوري الاجتهادي على علاقة بمختلف فروع القانون[2].

تنطلق الدراسة في الإجابة عن تساؤلات من خلال فرضية أساسية تتمثّل بوجود علاقة إيجابية بين فاعلية الرقابة الدستورية وبين إصلاح النظام السياسي.

وإنطلاقاً من العنوان الذي تم اختياره لموضوع الدراسة وإتساقاً مع كل ما تقدم، فإن خطة البحث تتكون من قسمين الأول نخصّصه لتناول تطور مفهوم العدالة الدستورية وتأثيرها في النظام السياسي (القسم الاول). اما القسم الثاني نخصصه لدراسة الوعي الحقوقي

---

[1]. Raymond Carre de Malberg, *Contribution à la théorie générale de l'Etat*, Paris, Sirey, Tome I, 1920, p.488.

[2]. Louis Favoreu, *La Constitution et son juge*, Préface Didier Maus, Xavier Philippe, André Roux, Economica, 2014, p.11 et s.

والقانوني. سوف نطرح رؤية للخطوات التي يجب الانطلاق منها والاسس التي يجب إعتمادها لمواكبة الأنظمة الديمقراطية المتطورة، بضمانات دستورية اوسع (القسم الثاني).

1
تأثير العدالة الدستورية في الديمقراطية

وجدت العدالة الدستورية بشكل اساسي من اجل تحقيق المصلحة العامة وحماية المواطنين من شخصانية السلطة وتعسفها. لذلك فإن النظم الدستورية الحديثة تحرص على كفالة الرقابة على القوانين التي تسنها السلطة التشريعية صونا لأحكام الدستور (الفقرة الاولى) يسهم القضاء الدستوري في تحقيقها من خلال ممارسته لمهمّاته (الفقرة الثانية).

الفقرة الاولى: المجلس الدستوري ضامن لدولة القانون: تعتمد دولة القانون على قيم العدالة والحق داخل إطار مؤسسات الدولة وتخضع لنظام قانوني يمتد من الدستور إلى أبسط القواعد القانونية. (اولاً) أسهم المجلس الدستوري بالحفاظ على التوازن بين الاغلبية والمعارضة في البرلمان (ثانياً)

اولاً: العدالة الدستورية مكملة وضامنة للوعي السياسي

« La Loi est l'expression de la volonté générale. Tous les citoyens ont droit de concourir personnellement, ou par leurs représentants, à sa formation. … » (Déclaration des Droits de l'Homme et du Citoyen de 1789)

ان القانون هو التعبير عن الارادة العامة . ولكل المواطنين الحق في ان يسهموا مباشرة او بواسطة ممثليهم في صياغته[3].

[3] Mais désormais depuis la mise en place de la Ve République en 1958 avec le Général de Gaulle, c'est la Constitution qui est considérée comme la norme supérieure par tous les actes législatifs puisqu'elle contient les règles de production générale et abstraite pour produire les lois.Dans la décision du Conseil Constitutionnel nº 85–197 DC du 23 août 1985 Nouvelle-Calédonie, dont est tiré le sujet, l'on consacre le principe de primauté de la Constitution dans la hiérarchie des normes. La loi n'exprime la volonté générale que dans le respect de la Constitution (Conseil constitutionnel, 1985) (Décision n° 85-197 DC du 23 août 1985. http://www.conseil-constitutionnel.

عبر القضاء الدستوري الفرنسي في قراره الشهير الصادر فى23 اب سنة 1985 عن هذه الحقيقة الدستورية الجديدة بقوله " لا يعبر القانون (ولو تم التصويت عليه في البرلمان) عن الإرادة العامة للأمة إلا إذا كان مطابقا للدستور".

Le Conseil constitutionnel a dans ce cadre rappelé que « la loi n'est l'expression de la volonté générale que dans le respect de la Constitution… ») (Décision n° 85-197 DC du 23 août 1985).

لم يعد يكتفي المواطن بمحاسبة نوابه عند الانتخابات النيابية، وتركهم على حريتهم طيلة مدة ولايتهم، بل أصبح يريد مراقبتهم خلال مدة الولاية الطريقة المثلى لذلك هي القيام بالرقابة عبر تطبيق العدالة الدستورية.

« La démocratie ne consiste pas à mettre épisodiquement un bulletin dans une urne, à déléguer les pouvoirs à un ou plusieurs élus puis à se désintéresser, s'abstenir, se taire pendant cinq ans." [4]

انعكس هذا التطور الديمقراطي ايجاياً على النظام اللبناني حيث قضت المادة 19 من الدستور المعدّلة بموجب القانون الدستوري رقم 18 تاريخ 1990/9/21 بإنشاء مجلس دستوري "لمراقبة دستورية القوانين". تأسيساً على ذلك، بات المجلس الدستوري هو المرجع الوحيد الذي أولاه الدستور حق مراقبة دستورية القوانين بدون غيره من المراجع.

ثانياً: تحقيق التوازن السياسي: يعبر الدستور عن ارادة الأصيل وصاحب السيادة وهو الشعب. أما التشريع فهو يعبّر عن إرادة الوكيل المفوض عن الأصيل لذلك يجب إخضاع إرادة الوكيل لرقابة الأصيل حتى نتحقق من مطابقة الأولى للثانية. تعني الرقابة على دستورية القوانين انه لا يمكن السماح للأغلبية البرلمانية مهما كان حجمها إصدار قوانين تخالف الدستور. تقوم الديمقراطيات الحديثة على مبدأ توازن السلطة وتوزيعها والمشاركة فيها وليس على مبدأ الانفراد والاستئثار.

---

[4]. Citations de Pierre Mendes-France sur le site, La Démocratie, www.la-democratie.fr .Pierre Mendes-France, né à Paris le 11 janvier 1907. Président du Conseil, de juin 1954 à février 1955, il constitue une importante figure morale pour une partie de la gauche modérée en France.

التعديل الدستوري الذي صدر عام 1974 في فرنسا والذي تم بموجبه توسيع حق الطعن في دستورية القوانين، بحيث أصبح بمقدور 60 نائباً و60 شيخاً الطعن في دستورية قانون.

... "Aux mêmes fins, les lois peuvent être déférées au Conseil constitutionnel, avant leur promulgation, par le Président de la République, le Premier ministre, le président de l'Assemblée nationale, le président du Sénat ou soixante députés ou soixante sénateurs ..."

أسهم هذا التعديل في تحقيق التوازن السياسي والحد من السلطان المطلق لحزب أو ائتلاف واحد. أضحى من حق الاحزاب التى تنتمي اليها الاقلية البرلمانية ان تطعن فى دستورية قانون وافقت عليه الاغلبية. وبعد سلسلة من الاجتهادات تحوّل المجلس الدستوري الفرنسي من مجرد أداة لتحقيق التوازن بين السلطات العامة إلى حامٍ فعلي للحقوق والحريات مع استحداث المشرع ما يسمى بالدفع الأولي بعدم الدستورية الذي يسمح للمواطنين بتقديم دفع بعدم الدستورية في أثناء نزاع أمام المحاكم .

الفقرة الثانية : القانون بقبضة الدستور

إنّ الرقابة على دستورية القوانين مرتبطة بالصلاحيات الممنوحة بموجب الدستور للقضاء الدستوري، وبالقدرة على ممارسة هذه الصلاحيات ، والقيود الموضوعة عليها لجهة مراجعة المحاكم والمجالس الدستورية. (اولاً) أسمهت إجتهادات المجلس الدستوري بعملية دسترة بعض القوانين حيث اضحى القانون الدستوري الاجتهادي على علاقة بمختلف فروع القانون (ثانياً)

اولاً: الحق بالدفع في عدم دستورية قانون امام المحاكم : لا يمكن للمجلس الدستوري اللبناني ممارسة مهمّاته بشكل ناجح الا اذا اعطيت له الصلاحيات الضرورية لضبط عملية التشريع في إطار الدستور. كإعطاء المتقاضين الحق بالدفع في عدم دستورية قانون امام المحاكم العادية وغيرها من الصلاحيات التي تفسح المجال امامه لتأدية دور اكبر في بناء دولة القانون[5].

[5] واذا ما اخذنا اجتهاد القضاء الدستوري الفرنسي في هذا المجال لرأينا ان أغلبية القرارات الحديثة اليوم والتي استندت في حيثياتها على تطبيق مبدأ المساواة مقدمة أساساً من قبل الافراد (نتيجة التعديل الدستوري لسنة 2008) أمام المحاكم العدلية او الادارية، فتنظر المحكمة البدائية او الادارية في اسباب الدفع، فإذا وجدتها جدية

حصرت المادة 19 من الدستور اللبناني حق الطعن في دستورية القوانين بكلّ من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وعشرة نواب على الأقلّ وبكلّ من رؤساء الطوائف الدينية حصراً في ما يتعلّق بقوانين الأحوال الشخصية وحرّية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني. هذا يعني أنّ القانون غير المطعون في دستوريّته وإن كان مخالفاً للدستور يصبح نافذاً وتصدر المحاكم أحكامها بناءً عليه:

« ... A l'Etat légal fondé sur la souveraineté de la loi a succédé l'Etat de droit fondé sur la souveraineté de la Constitution ; à la Constitution simple organisation des pouvoirs publics a succédé la Constitution charte des droits et libertés ; à la démocratie électorale a succédé la démocratie constitutionnelle. Avec la question prioritaire de constitutionnalité, la QPC, une nouvelle ère s'ouvre. La Constitution devient la " chose commune " : tout justiciable peut se servir de la Constitution ; tous les juges sont associés à sa protection ; tous les droits, privé et public, y trouvent leurs principes fondateurs.

دخلت العدالة الدستورية في حقبة جديدة الانتقال من "الدولة القانونية" التي تبنى على سيادة القانون الى "دولة القانون" والتي تبنى على سيادة الدستور، ومن "الديمقراطية الانتخابية" الى "الديمقراطية الدستورية".

ومع استحداث ما يسمى بالدفع الأولي بعدم الدستورية اخذ القاضي الدستوري على عاتقه حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد. فاضحى الدستور بمتناول اي من المتقاضين ويشارك القضاء العدلي والاداري في حمايته.

ثانياً: القانون الدستوري الاجتهادي:

" Au fur et à mesure que se développent les applications et les interprétations de la constitution par le juge constitutionnel ainsi que la mise en œuvre des normes ainsi dégagées tant par les autorités politiques et administratives que par les juridictions, on assiste à une constitutionnalisation progressive des diverses branches du droit, et en conséquence à la relativisation croissante de la distinction entre droit public et droit prive."[6]

ترفع طلب الدفع الى محكمة التمييز (القضاء العدلي) او الى مجلس الدولة (القضاء الاداري) للنظر في الموضوع. إذا وجدت محكمة التمييز أو مجلس الدولة اسباب الدفع بعدم دستورية القانون جدية، ترفع القضية الى المجلس الدستوري للفصل فيها. إذا ما وجد المجلس الدستوري ان النص القانوني مخالف للدستور يصدر قراراً بإبطاله، وتصدر المحكمة حكمها في ضوء قرار المجلس الدستوري. هذه المراجعة المتاحة للأفراد تؤدي الى الحيلولة دون انتهاك الحقوق والحريات التي ضمنها الدستور الفرنسي ومنها مبدأ المساواة.

[6] Louis Favoreu, *op.cit.*, p.23 et s .

وجود رقابة على دستورية القوانين في لبنان يجعل الدستور المصدر المباشر لفروع القانون كافة وهذا ينطبق على القانون العام (القانون الإداري والقانون المالي... وما إلى ذلك)؛ والقانون الخاص (القانون المدني، القانون التجاري، القانون الجنائي، وما إلى ذلك)...

أسهمت إجتهادات المجلس الدستوري بعملية دسترة بعض القوانين حيث اضحى القانون الدستوري الاجتهادي على علاقة بمختلف فروع القانون . حتى بتنا نكمل مقولة "السياسة بقبضة القانون " بمقولة " القانون بقبضة القانون الدستوري". حاول المجلس الدستوري اللبناني منذ إنشائه أن يرسم لنفسه خطّاً مميزاً في مجال حماية النص الدستوري وتكريس الحقوق والحريات. وظهر ذلك في عدّة قرارات ، أكّد فيها على القيمة الدستورية لمقدّمة الدستور والنصوص العالمية وبعض المبادئ القانونية العامة .[7]

2

القضاء على مسألة اللامبالاة في مقاربة القضايا الوطنية والحقوقية

ان الدولة المدنية الحديثة هي "دولة القانون" التي يتوقف مستوى اداء مؤسساتها الدستورية على مدى تطوير والتزام السلطة السياسية بقواعد العدالة الدستورية [8]. نعاني اليوم من ازمة وعي سياسية، ثقافية ودستورية على صعيد الوطن حيث من السهل ان يتحرك الشباب بإيعاز من زعمائهم فيملأون الساحات دعماً لهؤلاء(الفقرة الاولى) ونادراً ما ينضمون الى اي حركة فكرية تناضل في سبيل قضايا حقوقية دعماً لدولة القانون. (الفقرة الثانية)

---

[7] بتكريسه القيمة الدستورية لمقدّمة الدستور، يكون المجلس الدستوري قد أكّد القيمة الدستورية لكل ما تضمنته وأشارت إليه هذه المقدّمة، لا سيّما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية .

[8]. Le Conseil constitutionnel est chargé de veiller à ce que les organes investis du pouvoir normatif général se conforment à la Constitution dans l'édiction des actes fondamentaux, c'est en effet un organe régulateur de l'activité normative des pouvoirs publics et non de leurs activités politique. (Louis Favoreu *La Constitution et son juge*, Préface Didier Maus, Xavier Philippe, André Roux , Economica, 2014 p.61 et s .

الفقرة الاولى: التوظيف السياسي للعدالة الدستورية

إن التعلق بالزعيم تحول دون بناء جيل من الشباب يناضل في سبيل قضايا الوطن والمواطن وحقوقه من هنا اهمية التركيز على القضاء على الزبائنية السياسية وتعزيز ثقافة الإنتماء والتضامن الوطني.

تتطلب طبيعة تركيبة المجتمع اللبناني الاخذ بعين الاعتبار عدة إشكاليات عند طرحنا هكذا موضوع من بينها خصوصية النظام اللبناني (اولاً) والازمة المرافقة (ثانياً)

اولاً : القضاء على الزبائنية السياسية: لا نريد أن نعيد شرح "النظام اللبناني" "وطبيعة النظام" "وخصوصية النظام " التي غالباً ما استعملها ويستعملها رجال السياسة كحجة للاطاحة بالدستور والمبادئ الدستورية وحتى العدالة الدستورية . لان ذلك يذكرنا بزعماء الدول النامية او حتى الانظمة الديكتاتورية فهم يلوحون دائماً بشعارات "الخصوصية الاثنية" "الدينية""الثقافية""العرقية" وغيرها ليبرروا عجزهم تجاه شعبهم عن بناء دولة القانون وعدم احترامهم للدستور وحقوق الانسان ·. خطابات مبنية على العصبية من أجل شرعنة وجودهم وتبرير اخفاقهم في عملية بناء الدولة. لا نريد أن نخرج عن الموضوع ونبتعد عن الاطارالدستوري والقانوني ونتدخل في فروع العلوم الاخرى كتكوين الانسان الفرد وسلوك الجماعات الانسانية وتطورها ...علم الاجتماع ،علم الاقتصاد، علم الاخلاق، علم النفس وبيولوجيا الاعصاب، علم الاعراق...

كما لا يجوز ان نبقي موضوع مسار العدالة الدستورية في غربة عما بلغته الانظمة الدستورية في العالم اليوم ولا نحاول الاستفادة من خلاصة التجارب في البلدان الغربية.

غالباً ما يَستخدم السياسيون في لبنان مصطلحات " العدالة الدستورية "و " دولة القانون" لإضفاء صفة شرعية لتصرفاتهم القانونية ولتبرير الاطاحة بالمبادئ والمؤسسات الدستورية ولتبرير الاعتكافات المتتالية التي حولت النظام السياسي والحياة السياسية الى تجاذبات ومساومات يمارسها جميع الاطراف في الحكم لتحقيق المكاسب :

- في جلسة إنتخاب رئيس الجمهورية
- في تسمية رئيس الحكومة
- في تأليف الحكومة
- وفي دعوة مجلس الوزراء للانعقاد إستثنائياً..

- لا يوجد مرجعية لحسم الخلافات والجدل حول تفسير بعض نصوص الدستور وجلاء الغموض الذي يحيط بها[9].

ثانياً: ازمات سياسية حادة تدور في حلقات مغلقة: الغبن الخوف والحرمان من الحقوق كانت من الاسباب الحقيقية في الازمات السياسية والثورات والحروب المتعددة التي نعيشها اليوم، واوصلت الدول الى حافة الهاوية[10]. اختار اللبنانيون العيش المشترك لأنهم رأوا فيه حاجة وضرورة للمحافظة على وجودهم واستمرارهم ومصالحهم وعيشهم الكريم . الطائفية السياسية ليست هدفاً بل وسيلة. لكن السياسيين حولوها إلى هدف من أجل تقاسم السلطة فيما بينهم والتصرف بالدولة على هواهم.

الديمقراطية التوافقية هي توافق من أجل بناء ديمقراطية. وهذه الديمقراطية تأخذ أبعاداً اقتصادية واجتماعية وليس فقط سياسية. غير أنه في لبنان سيطر المنحى التوافقي على المنحى الديمقراطي. فجنحت التوافقية نحو العشائرية وليس الديمقراطية[11].

في 1989/11/5 أقر مجلس النواب اتفاق الطائف الذي نص، في الفقرة "ب" من قسم الاصلاحات المتعلقة بالمحاكم، على إنشاء "مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات النيابية". وبتاريخ 1993/7/14 أقر مجلس النواب اللبناني قانون إنشاء المجلس الدستوري وتنظيمه، ولم ينص على إمكانية مراجعة المجلس في شأن تفسير نصوص دستوريّة أو لها قيمة دستوريّة أو حتى نصوص قانونية يراد وضعها موضع التنفيذ. مواضيع عديدة تشكل انقسامًا سياسيًا حادًا في لبنان من بينها المادة 49 من الدستور المتعلقة بانتخابات رئيس الجمهورية، قانونية جلسات المجلس النيابي، المهل الدستورية . ففي مثل هذه الحالات، وفي حال أعطى المجلس الدستوري

عصام سليمان ، دور القضاء الدستوري في تطوير الانظمة الدستورية والسياسية، الكتاب السنوي، المجلس الدستوري، 2015 ، ص.[9]27

عصام سليمان، دور القضاء الدستوري في مجال الحقوق والحريات ،المجلد الدستوري، الكتاب السنوي 2013، ص 109 [10]

[11] اغلب الأزمات التي مرّت على لبنان هي ازمات دستورية واغلبها لها علاقة بتفسير الدستور تستدعي البحث عن حلول لحسم الخلافات، فأين دور المجلس الدستوري ؟ وهل بإمكانية توافق على تعديل المادة 19 من الدستور ؟ . مع العلم ان المجلس الدستوري مارس دوره عدة مرات ولكن في متن قراراته فسر الدستور(قرار رقم2012/2 تاريخ 2012/12/17 مفهوم الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها – قرار رقم 2014/6 تاريخ 2014/8/6 تفسير ما ورد في الدستور بشأن اصدار القانون ونشره...اما ضمانة المتقاضين فقد تولى تفسيرها المجلس الدستوري في قراره رقم 2014/6 تاريخ 2014/8/6...) راجع مجموعة قرارات المجلس الدستوري 1994-2014، القرارات في دستورية القوانين،المجلس الدستوري اللبناني، 2014

تفسيره لها والملزم مبدئيا ككل قراراته، يكون قد حلّ خلافا دستورياً بين الاطراف المتنازعة بطريقة قضائيّة. وهذا ما يحصل عندما يتولى القضاء حل كل النزاعات العادية التي تقوم بين الناس في الدولة.

الفقرة الثانية : رؤيا إستراتيجية من اجل بناء القدرات

تكبيل وتقييد عمل المجلس الدستوري ينعكس سلباً على الوطن والدولة ويدفعنا الى البحث عن طروحات وأفكار وأراء يمكن البناء عليها لوضع رؤيا إستراتيجية قد تسهم في عملية التغيير. (اولاً) وحرصاً منا على إكتساب الشباب كفاعلين أساسيين في معركة النهوض بالوطن تعمدنا إشراكهم في الاصلاح الدستوري السياسي . (ثانياً)

اولاً: دعم "مشروع تعديل المادة 19 من الدستور وبعض النصوص القانونية":

من المؤسف ان نلمس جهلاً مقلقاً للنصوص الدستورية حتى عند السياسيين واعضاء المجلس النيابي وكأن الثقافة الدستورية تبقى بحثاً عند الحاجة، إذا لم نقل عند المصيبة. هناك ميل لإلقاء اللوم على الاخرين وعدم اخذ المبادرة بالتحرك . الصلاحيات المعطاة للمجلس الدستوري محدودة ومقيدة بالنسبة للمحاكم والمجالس الدستورية في الدول الاوروبية والعربية . ولا يغيب عن البال التقدم والتطور اللذان حصلا في فرنسا وتأثرت به العديد من الدول العربية ايجاباً . بقي لبنان في غربة عن هذا الجو متلهياً بخلافاته السياسية التي عطلت الحياة البرلمانية واوصلت الحكومة الى الاعتكافات المتتالية .

رئيس واعضاء المجلس الدستوري اللبناني قاموا بطرح مشروع يقضي بتعديل المادة 19 من الدستور وبعض نصوص قانون انشاء المجلس الدستوري وقانون نظامه الداخلي بغية توسيع صلاحيات المجلس الدستوري لتشمل الأمور الآتية:

– اناطة تفسير الدستور بالمجلس الدستوري

– ممارسة رقابة المجلس الدستوري على دستورية القوانين عفوا ومن دون مراجعة[12]، النظام الداخلي لمجلس النواب، النظام الداخلي للمجلس الدستوري ، والنظام الداخلي لمجلس الوزراء، وقانون الانتخابات النيابية، وقانون اللامركزية الإدارية، وقانون الجنسية، وقوانين تنظيم القضاء، وقانون الموازنة العامة...

---

[12]. ليس للمجلس صلاحية التدخل التلقائي، بعكس المجلس الدستوري الفرنسي. كما وليس للمواطنين أن يتقدموا بالطعن أمامه في دستورية القوانين، سيما تلك المتعلقة بقانون العقوبات.

– بالاضافة إلى إعطاء المتقاضين أمام المحاكم حق الدفع بعدم دستورية نص قانوني يحكم الفصل في الدعوى. فإذا وجدت المحكمة العدلية الدفع جديا، أحالته ضمن مهلة محددة وقصيرة على محكمة التمييز لتحيله على المجلس الدستوري، عند الموافقة، واذا وجد مجلس شورى الدولة الدفع جديا أحاله على المجلس الدستوري. تنظم بقانون الأصول الإجرائية لوضع هذه التعديلات الدستورية موضع التنفيذ.

تعديلات اخرى مقترحة، تتناول طريقة تعيين الأعضاء، والأكثرية المطلوبة لتأمين النصاب ولاتخاذ القرارات[13]. يتطلب هذا المشروع تعديل المادة 19 من الدستور ويتطلب تعديل النظام الداخلي للمجلس الدستوري وقانون انشائه وحتما ستكون هناك صعوبات كبيرة تعترض وضع مثل هذا المشروع موضع التنفيذ.

ثانياً: ضرورة إشاعة المعرفة الدستورية: بما ان هناك عدة مداخل للإنطلاق في ظل مجتمع ذي طبيعة وثقافة متميّزتين عن المجتمعات الاخرى، أتى هذا العنوان لعله يسهم في وضع منهجية مبنية على الوعي المجتمعي كخطة عمل للنهوض بالوطن.

أسهم المجلس الدستوري الحالي في نشر ثقافة العدالة الدستورية من خلال اصدارات " الكتاب السنوي" حتى بات اول مرجع دستوري يمكن الاعتماد عليه في كليات الحقوق والعلوم السياسية.

ضرورة اشاعة المعرفة الدستورية كوسيلة لولوج السياسة الى الكثير من مناحي الحياة التنموية والديمقراطية. لذلك نقترح وبشدة :

– توفير المنابر والملتقيات الدورية للشباب واشراكهم في كل نشاطات ومؤتمرات المجلس الدستوري لدعم الاصلاحات الدستورية، وتمكينهم من المشاركة في صنع القرارات ولو بطريقة غير مباشرة. كي لا يعود هؤلاء الشباب ويتأثرون بالإرث الثقافي الذي نشأوا في ظله، بل تطور نظرتهم للدستور والسياسة ليفرضوا التغيير.

– إدراج " مشروع تعديل النص الدستوري وبعض النصوص القانونية الصادرة عن المجلس الدستوري" في منهاج مادة المنازعات الدستورية التي اصبحت تدرس في الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية.

---

[13]. إن تحديد نصاب الجلسات بنسبة 80% مرتفع جداً، وهذا ما يعطل المجلس الدستوري. آلية التعطيل هذه موجودة في قانون تأسيس المجلس، ولا بد من تعديلها لكي يصبح اتخاذ القرار بالأكثرية المطلقة

– اقتراح إنشاء مركز تعاوني بحثي داخل المجلس الدستوري اللبناني يوفر مناخًا فكريًا علميًا للنقاش والتبادل بين خبراء من ذوي الاختصاص، اكاديميين، أساتذة، قضاة ومحامين. مهمته وضع خطة عمل لتطوير العدالة الدستورية في لبنان وتبادل المعلومات والخبرات الأكاديمية والبحثية في كافة الاختصاصات.

المراجع

Raymond Carré de Malberg, *Contribution à la théorie générale de l'Etat*, Paris, Sirey, Tome I, 1920

Louis Favoreu, *La Constitution et son juge*, Préface Didier Maus, Xavier Philippe, André Roux , Economica, 2014

Dominique Rousseau, D*roit du contentieux constitutionnel*, 11e éd., Domat Droit Public, 2016

J.Rivero, *Libertés publiques, Le juge* , P.U.F, Tome I, 1978

Thierry Renoux, *Le Conseil constitutionnel et l'autorité judiciaire, l'élaboration d'un droit constitutionnel juridictionnel*, Economica, 1984.

Breillat Dominique, *Libertés publiques et droits de la personne humaine*, Gualino, 2003

Breillat Dominique, *Les libertés de l'esprit* : *libertés et droits fondamentaux*, Montchrestien, Paris, 1996.

Dominique Colas, *L'Etat de Droit*, PUF, 1987, p. 242.

Ferdinand Melin Soucramanien, Cahiers du Conseil constitutionnel, n° 29 Dossier : La Question Prioritaire de Constitutionnalité) - octobre 2010

Hans Kelsen, i , Dalloz, Paris, 1962.

Gilles Champagne, L'essentiel du droit constitutionnel, Gualino,2014

Nadia Bernoussi, L*e principe d'égalité devant les juridictions constitutionnelles*, *Constitutions et principe d'égalité*, Volume XIV, 2005, p.17 et s.

Olivier Jouanjan, « Le Conseil constitutionnel, gardien de l'égalité ? », *Revue internationale de droit politique, Jus Politicum*, mars 2012, n 7.

Raymond Carré De Malberg, *Contribution à la théorie générale de l'Etat*, Paris, Sirey, Tome I, 1920

ادمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري العام**، الجزء الأول والثاني، دار العلم الملايين، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧.

زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري**، المجلد الأول والثاني ٢٠٠٦

ادمون رباط، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٢

عصام سليمان، "العلاقة بين القضاء الدستوري والبرلمان"، **المجلس الدستوري الكتاب السنوي، 2010-2009**

عصام سليمان، "دور القضاء الدستوري في مجال الحقوق والحريات"، **المجلد الدستوري، الكتاب السنوي** 2013

عصام سليمان، "دور القضاء الدستوري في تطوير الانظمة الدستورية والسياسية"، **الكتاب السنوي**، المجلس الدستوري، 2015

كتاب المجلس الدستوري، 1997-2000

المجلس الدستوري، **الكتاب السنوي**،2011

المجلس الدستوري، **الكتاب السنوي**، 2012

المجلس الدستوري، **الكتاب السنوي**، 2013

Conseil Constitutionnel de la République Française :
www.conseil-constitutionnel.fr

المجلس الدستوري اللبناني
http://www.conseil-constitutionnel.gov.lb